

لا نهاية لها المترتبة وضعا وطبعاً وهو محال وان توفيت
من الكتاب الثاني واجمع المخالف بوجهه الاوله لها لو كانت

على عدلها بعد وجودها كان الموجب مع عدم الحركه
محدثة لكان تخصيص احدتها بالوقت المعين بلا

علته نامية مستمرة لوجود هذه الحوادث فيلزم من ذلك
وهو محال الثاني ان كل حادث فله مادة فالامادة قديمة

الثالث الاجسام لا تخلو عن الحوادث وكلها لا تخلو عن
دفعها للتسلسل وهي لا تخلو عن الصورة فالصورة ايضا

فهي حادثه والاولين والثاني مبرهن في الباب الاول
فالجسم قديم الثالث الزمان قديم والا لكان عدله قبل